من هنا فان سياسة فرض الامر الواقع عن طريق اقامة مستوطنات مدنية يهودية في الضفة ليست وليدة اليـــــوم .

ولقد تطرق سعادة القاضي لندوى في أقواله هذه الى أقوال النائب العام الاسرائيلي آنذاك، غبريئيل باخ، الذى قدّم الى المحكمة أقوال رئيس الحكومة آنذاك مناحيم بيغن، التي تعبر عن الرأى الذى يرى في الاستيطان اليهودى في الضفة الغربية تطبيقا "لحق شعب اسرائيل في أرضه"، في الوقت الذى يضاف فيه الاعتبار الامني هنا كاعتبار ثانـــــوى . (٥٧) .

وعلى هذا، فان الذى يتضح مما ورد أعلاه هو أن المحكمة العليا الاسرائيلية، ترى أن "أغراض الجيش" تشتمل أيضا على اقامة مستوطنات يهودية مدنية، بحجة أن هذه المستوطنات تعتبر ضرورية كجزء من انتشار الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية، وكعلاج وقائي، وهي تشكل ــ في مفهوم اللغة العسكرية المهنية ــ جزءا من "الدفاع الشامل" وقت الحرب. أما حسب رأينا المتواضع، فان هناك مجالا للشك في صحة السبب المذكور، الذى لا نعتبره مبررا لاقامـــة المستوطنات المدنية، وذلك لاننا نرى ان جميع المستوطنات تقريبا والتي اقيمت بالقرب من معسكرات الجيش "توسعت" وتحولت من نقاط ارتكاز عسكرية صغيرة الى مستوطنات مدنية كاملة، وان العدد الكبير من المستوطنات التي أقيمت حتى الان بنفس الاسلوب يظهر أن الباعث وراء اقامتها ليس عسكريا و/أو أمنيـــا فقـــط (٥٧أ) .

ان مسالة هامة تثور هنا، وهي : كيف يمكن اقامة مستوطنة دائمة على أرض جرى وضع اليد عليها من اجل استخدام موءقت، أى الى حين انتهاء الاحتلال ؟

وعلى هذة المسالة يجيب سعادة القاضي لندوى في قضية (بيت ايل) الانفة الذكر :ــ

("... انني اوءيد جواب السيد باخ وهو أن المستوطنة المدنية يمكن أن تبقى قائمة في نفس المكان، وذلك فقط طالما يحتفظ الجيش الاسرائيلي بالمنطقة بموجب أمر وضع اليد : وهذا الاحتفاظ نفسه يمكن ان ينتهي في احد الايام كنتيجة لمفاوضات دولية قد تنتهى بتسوية جديدة تحصل على مفعول بموجب القانون الدولي الذى يقرر مصير هذة المستوطنة وغيرها من المستوطنات الاخرى القائمة في المناطق المدارة" . (٥٨)

وهذه المسالة كانت محل نقاش اوسع أمام محكمة العدل العليا في قضية (الون موريه) . أن سعادة القاضي لندوى كان قد استند على اختبار "الهدف المهيمن" والذى